

لا يكون هذا الكسر الاعم جارضا له اذ مع الاضافة اليه الضمير واما لبنائه
 على المس استثناء للفتنة واما الضم يحتمل علمه فلهذا قياس ساير الفايان
 انتهى فقوله فلهذا لا يكون الكسر الاعم جارضا له فظننا ان الضم
 والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في علم انتهى والتجيب من
 الدوسنزي انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها
 اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علم **فصل**
قولهم يجوز ان يحذف ما علم فلا يجوز جلت زيد لا زيد جلوس زيد
 خلافا لا يفتح لانه لا يفتح ان يكون التقدير المجرى ولا يجوز حذف
 المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في ابواب الرابع من المعنى من شرط
 حذف المضاف ان لا يكون مضافا لجملة قال واما المضاف لجملة فلا يعلم
 انه حذف انتهى وعلل بعضهم امتناع الحذف بان المضاف اليه فتح
 لا يقبل الاعراب **قولهم** من مضاف اليه ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف
 مضافا فان فاكثروا في التثنية فما فوقه على انه لا حاجة لذلك لان الاربع
 ان الحذف قد يجرى **قولهم** في اعرابه وفي غير كل بيانه في حواشينا قال
 اللغاتي هذا عليه جمع من السياتين فمنهم من جعله مجازا في الاعراب
 المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة العربية قال صاحب التلخيص
 قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها عند لفظ او زيادة لفظ ومثل
 بالابتيين والمحققون من الاصوليين على ان القرية مجاز في اهلها والاشارة
 اليها حقيقي فلا يجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في
 اليتيم مجازيا ولا يجوز في انتهى وقوله فلا يجوز في الاعراب ولا في
 الكلمة العربية **قولهم** فالسماعي لا يصح الخ لا يبا في قصر هذا على السماع

قولهم

قولهم ان جازيد يحتمل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك
 الاحتمال لا يستلزم جواز قياسا **قولهم** اي امر ربك الصواب ان يتوكل
 اي رسول ربك لان الداعي اليه تقديرا للمصاف فان نسبة المجرى اليه تعالي
 مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو نقالي منزعه عن ذلك والامر من
 المعاني لا يضاف بالمجرى ومن هنا تعلم ان في قول الله والقياسي ما يصح
 فيه ذلك اي استبدال الالف مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظرا
 بالنسبة لقول المعنى لان المضاف وهو امر لا يستبد في المعنى فلا يظهر
 فعلى الاستبدال عن المضاف اليه المعنى لانه خالف المضاف في ذلك
قولهم قاله ابن حنبل وفيه نظير قال الدوسنزي وجهه ان ذلك المضاف الذي
 قد مر غير محتاج اليه بل لا يصح تعديه ويفرض صحة تقديره يكون من
 القسم الاول **قولهم** ولكن البراي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن
 ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من امن مبتدأ لان المعنى على الاخبار
 عن بر من امن بانه البر المحامل واما على قراءة الباقين من السبعة بنصب
 البر ونسبته اليه لكن فالمحذوف الكون ويحتمل ان الاصل ولكن ذال البرق
 ويوجب قراءة ولكن البار وروى علي ما ذكره النشيطي ووجهه انه كلامه
 ان المناسب لقراءة الباقين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن
 عامر الخبر ولا يصح جواز علي قراتهما ان يقدر ولكن ذال البر من امن
 وهذا وجه النظر الذي ذكره الله في كلام النشيطي على ما في بعض
 النسخ **قولهم** اي حب العجل قيل لا حذف وان الحكيم عليه السلام
 برد العجل ورواه في الما من كان منهم حبيبه حوجت بواحدة الذهب
 عليه فيه قاله ابن حنبل والسدي ورد بقوله سبحانه في قولهم **قولهم**

خبر
م